# أفكار نحوية مطوِّرة

ياسر حسن رجب (*)

## الملخص

يعالج هذا البحث مجموعة من الأفكار النحوية التي تعرضت – فيما يرى البحث – لسوء الفهم ، حيث فهمت على النحو غير الصحيح لها. من ذلك مثلا الولع الشديد بالخلاف النحوي المذهبي لدى بعض الدارسين ، والنظر إليه على أنه من قبيل الثراء اللغوي ، الذي أدى إليه تعدد الآراء. ومن ذلك أيضا تصوير بعض الباحثين العلاقة بين النص اللغوي والقاعدة ، في جانب من اللغة ، على أنها علاقة تصادمية ، حيث نرى مخالفة بعض النصوص في ظاهرها لقواعد اللغة. ومن ذلك أيضا رفض التقدير والتأويل لدى بعض الدارسين ، بزعم أن ذلك مستوى من التحليل يخالف الواقع اللغوي إلى غير ذلك من الأفكار المطروحة في البحث. وقد قام البحث بمعالجة هذه الأفكار على نحو جديد ، أزال عنها سوء الفهم الذي تعرضت له ، وأثبت حيويتها وتأثيرها في الدرس النحوي.

* قسم النحو والصرف والعروض
أستاذ مساعد كلية دار العلوم– جامعة القاهرة

# Constructive Grammatical Ideas

Yasser Hassan ragab

## Abstract

This search treats a group of grammatical ideas which exposed –In the eyes of search- to misunderstanding they incorrectly were understood. For example, The strong passion to sectarian dispute grammer for some students viewed as a rich language which led to the multiplicity of views. Another example, some researchers imaged the relationship between the text language and the base –In a side of the language- as a confrontational relation ship as we see violation some of the texts at face value to the rules of language. Also, Rejection of appreciation and interpretation for some students claiming that it is alevel of analyse contrary to linguistic indeed and another ideas in the search table. This search could treat the mentioned ideas in a new way and removed misunderstanding for which contained and proved it,s vitality and it,s impact in the grammer lesson.

## مقدمة

قصدي في هذا البحث أن أعالج مجموعة من الأفكار النحوية ، ربما تختلف في محتواها ، لكنها تتفق فيما بينها فيما تعرَّضتْ له من سوء الفهم ، حيث فهمت على النحو المغاير لحقيقتها ، الأمر الذي أبطل سريانها المشع في النحو العربي ، وعطل حيويتها وتأثيرها في التراكيب.

أراني ألحظ فريقا من الباحثين يحتفون بـ(الخلاف النحوي) ، ويُعلون من شأنه وقيمته في الدراسات النحوية ، ويرون أنه جانب ثراء في اللغة ، أفضى إليه تعدد الآراء حول قضايا الخلاف.

وأرى فريقا آخر من الباحثين يصور ، في جانب من اللغة ، صداما حادثا بين اللغة والقواعد المقررة ، حيث يعارض ظاهر النص القواعد المعهودة.

ثم نلحظ بعد ذلك بعض الدارسين يرفضون (التأويل والتقدير) في النحو العربي ويرمون النحويين أحيانا بـ(التعسف والتكلف) في تأويلاتهم وتقديراتهم لبعض النصوص في اللغة.

كما نلحظ من الدارسين من يسيء الفهم تجاه (تحكيم العربي القديم) في القواعد المعهودة ، فنراهم لا يكادون يقنعون بما قرره النحويون من بعض القواعد حتى يعودوا بها إلى العربي القديم مرة أخرى في محاولة منهم لإعادة تشكيل هذه القواعد.

فنحو الأفكار النحوية السابقة _ رغم اختلافها _ يجمعها ، كما سبق القول ، أنها تعرضت ، فيما نرى ، لسوء الفهم من قبل بعض الدارسين ، وران عليها التشوه وعدم اليقين ؛ فأغمط حقها في الدرس النحوي ، وشوهت حقيقتها.

ولذا قام البحث باستجلاء الأفكار النحوية السابقة بما تحمله من سوء فهم ، وأعاد إليها فهمها على النحو الصحيح ، وبذلك أعاد للنحو العربي ، في جانب منه، حيويته وفعاليته.

وإذا كان البحث سيضطلع بمهمة إعادة فهم الأفكار النحوية السابقة مرة أخرى على نحو صحيح ، الأمر الذي سيؤدي إلى حيوية الدرس النحوي في جانب منه _ أقول: إذا كان الأمر كذلك فمعنى ذلك أن هذا البحث يحمل في طياته أفكارا جديدة تطور النحو العربي ، وتعيد لبعض قضاياه إشعاعها وحيويتها ؛ ولذا تُقرأ كلمة

(مطوِّرة) في عنوان البحث على معنى الفاعلية لا المفعولية.

بقي أن نقول إن هذه الأفكار التي يحويها هذا البحث تحتاج إلى إفساح الصدر عند تناولها ، والصبر على ما فيها من جدة ؛ لأنها أفكار تخالف فكرا ، وتغالب آراء صارت ثابتة في عقول أصحابها ، بحيث يُعدّ من يقترب منها كمن يثير على نفسه غضب الأمواج.

وهذه الأفكار في النهاية لا نقصد فرضها فرضا على أحد من الباحثين ، وإنما هي رؤيةُ باحثٍ مخلص عرَض فكره ، وبيّن وجهة نظره تجاه ما يؤمن به ، فإن حازت الثقة والقبول فبها ونعمت ، وإلا فحسبي أني أدلوت بدلوي فيها ، وبينت رأيي واجتهدت.

**خلاف الرأي والرُّؤية:**

أقصد بـ(خلاف الرأي) هنا الخلاف المذهبي الحادث بين النحويين حول قضايا خلافية. فهذا الصنف من الخلاف من سماته أنه ينبني على قضايا مختلف فيها بين العلماء ، وهو خلاف مذهبي غالبا ، حيث نرى فيه أصحاب اتجاه نحوي معين ينقضون رأي أصحاب اتجاه آخر مخالف لهم.

وهذا الصنف من الخلاف يقوم أساسا على هدم الرأي المخالف بالحجج والبراهين التي يزعمها أصحاب الرأي الآخر.

وإذا كان الهدم أساسا لهذا النوع من الخلاف ، فإن ذلك يعني انقسامات وتوزعات كثيرة بين النحويين فيه ؛ ولذا يوصف هذا النوع من الخلاف بأنه خلاف ليس له قرار ، ولا سكينة ، فهو خلاف مُحيّر ، يرى المرء فيه نفسه أمام آراء متضاربة ، يهدم بعضها بعضا . فليس في هذا الصنف من الخلاف كلمة محسومة ، ولا رأي قاطع تأنس له النفس وتطمئن.

ويتمثل هذا الصنف من الخلاف المحير في الكتاب الشهير (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري[1] ، حيث نرى فيه مسائل خلافية كثيرة بين النحويين البصريين والكوفيين ، ونرى كل صاحب رأي ينبري لهدم الرأي الآخر المخالف له بالحجج والبراهين التي يرتئيها ، كما نعلم في مسائل الخلاف المعهودة بكتاب الإنصاف.

انظر مثلا حيرة العلماء في كتاب الإنصاف في اتخاذ القرار بفعلية (نعم)

و(بئس) أو اسميتهما ، الأمر الذي يستلزم كثيرا من الحجج والبراهين لدى البصريين والكوفيين للقول إنهما فعلان أو اسمان ، فنعدم بذلك في هاتين الكلمتين القرار في حقيقة تصنيفهما والسكينة[2]. ثم انظر مثلا إلى صفاء الاتفاق على اسمية كلمتي (حجر) و(فرس) ، وصفاء الاتفاق على فعلية الفعلين (غفر) و(شكر) ؛ لتدرك قيمة الاتفاق المفضي إلى القرار والسكينة والوقار.

ويقف المرء أمام سيل الحجج والبراهين لكل فريق في كتاب الإنصاف مشتتا محتارا ، ويتساءل : أي الحجج أقوى؟ وأيها أضعف؟ وأي الفريقين أحق بالتأييد؟ ، ثم يبحث عن منصف من النحويين يفند الآراء المتنازعة ، لعل المرء يهتدي لفصل الخطاب ، وبذلك يستشعر المرء في هذا الصنف من الخلاف عدم السكينة والقرار.

(وخلاف الرأي) السابق ، بخصائصه وسماته السابقة ، تعرَّض من قِبل بعض الدارسين المحدثين لسوء الفهم ، وران عليه التشوه في قيمته ، حيث نرى احتفاء من قِبل بعض الدارسين به ، معتبرين إياه منطقة ثراء في اللغة ، تنبع من اختلاف الآراء وتعددها على النحو السابق.

انظر مثلا قول (أحمد نزال الشمري) في رسالته للماجستير (قواعد التوجيه عند ابن الأنباري) عند حديثه عن أهمية موضوع بحثه : " تُعدّ قواعد التوجيه النحوي إحدى العوامل المؤثرة في الدرس النحوي ... وسببا من الأسباب التي دعت إلى توسّع الخلاف بين النحاة على اختلاف مدارسهم "[3].

فالباحث السابق يرى ، ضمن ما يرى ، أهمية القواعد الكلية النحوية ، التي هي موضوع بحثه ، في أنها تعمل على توسيع دائرة الخلاف المذهبي بين النحاة على اختلاف مدارسهم[4].

وهذا باحث آخر يتناول في رسالته للماجستير (الدلالات الزمنية للأفعال في العربية) أزمنة الأفعال ، ومن ثم أنواع الأفعال في العربية ، فيحتفي بخلاف البصريين والكوفيين المألوف حول أنواعها المرتبط بالزمن ، قال: "فقد ذهبوا في أمر دلالة الفعل على الزمن _ يقصد النحويين _ مذاهب شتى ، وتفرقوا شيعا ... وقد كان هذا الزخم التصوري ، والجدل الفكري سببا في موضوع هذا البحث "[5].

هكذا يكون الخلاف المذهبي هنا أيضا غاية يسعى إليها الباحث ، وسببا لاختيار موضوع بحثه[6].

وتقديرنا أن خلاف الرأي المذهبي السابق منطقة ضعف في اللغة ، فهو خلاف يفضي إلى الحيرة تجاه قضايا لم يتم حسمها بعد ، فهي قضايا قلقة ، تفقد القرار والسكينة.

ومن الخير لمن أراد أن يستكنه اللغة أن يركن إلى مناطق القوة فيها ، لا أن يركن إلى مناطق الضعف ، أن يركن إلى قضايا الاتفاق ، حيث السكينة والوقار والثراء ، لا أن يركن إلى قضايا الخلاف المذهبي ، حيث لا قرار هناك ولا ثراء ، بل قُرقة وصراع.

فمن الخطأ _ إذن _ أن نتوهم الثراء في مسائل الخلاف المذهبي ، فأين الفرصة للثراء حين إرادة هدم الرأي المخالف؟ ، كيف يكون البناء مع الهدم؟!

يقول ابن جني في اتفاق العرب واجتماعهم على لغتهم : " العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها "[7]. كما يقول مقللا من شأن الخلاف في اللسان العربي لقلته، إذا ما قورن بالاتفاق ، ولكونه في فروع اللغة وليس في الأصول : " الخلاف لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به ، ولا معيج عليه[8] ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه "[9].

هذا الكلام من ابن جني ثري ، يبين طبيعة اللسان العربي الصافي المائل بطبعه للتوحد والاتفاق ونبذ الخلاف ، الذي إن وقع في لسان العرب وقع على قلة، وفي فروع اللغة ، وقوعا غير مكترث به ؛ لأن الأصل في هذا اللسان الاتفاق.

وإذا كان الأصل في اللسان العربي الاتفاق وليس الخلاف ، فكذلك ينبغي أن تكون النظرة منّا إلى اللغة ، أن نبحث فيها عن جوانب التوحد والاتفاق ، وأن ننظر إلى تلك الجوانب على أنها الأصل في اللغة ، الذي نبحث فيه عن ثراء اللغة، وأن نضع المسائل التي وقع فيها الخلاف المذهبي في موضعها الصحيح، وموضعها الصحيح أنها مناطق ضعف لغوي يجب ألا نكترث بها كثيرا ، وألا نقف أمامها طويلا ، فمعها يكون الهدم وليس البناء ، يقول ابن فلاح :"والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه"[10].

ولذلك ترى مؤلفات العلماء في مسائل الخلاف تكشف عن حجمها وقيمتها الحقيقية عندهم ، فهي شيء نزر يسير إذا ما قورن بمؤلفاتهم التي لم تصنف تحت

مسائل الخلاف[11].

أما الصنف الثاني من الخلاف فهو (خلاف الرؤية) ، وأول سمة لهذا الخلاف أنه ينشأ ، غالبا ، حول قضايا اتفاقية بين العلماء وليست خلافية ، وذلك عكس الخلاف السابق.

وإنما ينشأ الخلاف هنا من جهة النظر إلى القضية الاتفاقية ، أومن طريقة تفسيرها.

وهذا الصنف من الخلاف بهذه الصورة يوصف بأنه منطقة قوة في اللغة ؛ لأنه يؤدي إلى ثراء اللغة ونموها بتعدد الرؤى فيها.

وهذا الخلاف لا ينقسم فيه النحويون على أنفسهم ، ولا يتصارعون فيما بينهم ولا يحاول أحدهم هدم الرؤية المخالفة له ، بل تتعدد فيه الرؤى وتتجاور ؛ ولذلك كان هذا النوع من الخلاف خلافا بناء حيويا فعالا.

فمن هذا الصنف من الخلاف _ إذن _ نأخذ ثراءنا اللغوي النابع من قضايا الاتفاق.

وهذا الصنف من الخلاف ليس خلافا مذهبيا في أساسه ، بل هو فردي غالبا ؛ لأنه قائم على تعدد وجهات النظر ، وزوايا التفسير الفردية عند العلماء تجاه مسائل اتفاقية.

من ذلك مثلا اتفاق النحويين على أن الضمير لا يعود على متأخر في اللفظ والرتبة في الأصل ؛ لما في ذلك من الإضمار قبل الذكر[12] ، فإذا قلت مثلا :[ضرب غلامُه زيداً] ، برفع (الغلام) على الفاعلية ، وإضافته إلى ضمير المفعول (زيداً) ، كان ممتنعا ؛ للعلة السابقة[13].

ورغم هذا الاتفاق ترى ابن جني يخالف النحويين في ذلك برؤية خاصة ، حيث أجاز ذلك . والذي دعاه إلى ذلك ما لاحظه في اللغة من كثرة مجيء المفعول مقدما على الفاعل ، حتى صار تقديم المفعول على الفاعل كأنه أصل برأسه ، وذلك كقوله تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه) [14] ، ونحو: (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ) [15].

ولما تصور ابن جني الأمر على النحو السابق ، برؤيته الخاصة ، أجاز المثال السابق : [ضرب غلامُه زيداً] . فالضمير في هذا المثال ، على أساس هذه

الرؤية ، لا يكون بذلك عائدا على متأخر في اللفظ والرتبة ؛ لأن المفعول فيه _ وإن كان متأخرا في اللفظ _ كأنه مقدم رتبة على الفاعل في المثال ، كأنه قيل : [ضرب زيداً غلامُه] ، وليس في ذلك إضمار قبل الذكر[16].

فهذا مثال لخلاف الرؤية المثمر ، رأينا فيه ابن جني يُثري اللغة باستبطان مرهف لها يتفرد به ، فيضيف رؤية خاصة له في مسألة عود الضمير على متأخر في الفظ والرتبة ، تضاف إلى رؤية النحويين ولا تنقضها ، تجاورها ولا تهدمها .

وهي رؤية _ كما ترى _ فردية ، وليست مذهبية ، رؤية نابعة في الأصل من قضية متفق عليها بين العلماء ، فجميعهم يؤمن بعدم عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في الأصل ، وابن جني مع العلماء في ذلك ، وإجازته لنحو المثال السابق لا تعني نقض ما اتفق عليه العلماء ، بل تعني تفسيرا لغويا مرهفا جديدا للقضية ، رأى فيه ابن جني المفعول يتقدم على الفاعل في اللغة بكثرة ، فدعاه ذلك إلى النظر إلي هذا التقديم على أنه أصل قائم برأسه ، كما أن تقديم الفاعل على المفعول في اللغة أصل آخر قائم برأسه ، وفي ضوء ذلك الفهم ساغ عنده المثال السابق . فخلاف ابن جني مع النحويين _ إذن _ هنا هو خلاف في تفسير القضية ، وليس نقضا أو هدما لها ؛ لأنه لم يخرق إجماع العلماء حولها.

هكذا مهما فتشنا في تراثنا النحوي فلن نعدم أن نلحظ خلافات وقعت بين العلماء من هذا القبيل الثري المثمر ، فهذا النوع من الخلاف هو الذي ينبغي أن نحتفي به ، وأن نجل قيمته ، وأن نفتش عنه ، فهو المكان الصحيح للثراء اللغوي في مسائل الخلاف ، القائم على التعددية المثمرة ، البعيدة عن معاول الهدم والصراع[17].

وأختم كلامي عن الفكرة الأولى (خلاف الرأي والرؤية) بالسبب الذي دفعني إلى أن أسمي الخلاف الأول باسم (خلاف الرأي) ، والثاني باسم (خلاف الرؤية). السبب في ذلك أن النوع الثاني من الخلاف عبارة عن (رؤية) فردية من العلماء وليست جماعية غالبا ، فالخلاف هنا شخصي تأملي ، فيه استبطان ذاتي ، وليس فيه تصلب الاتجاه المعاكس ؛ ولذلك كان محض (رؤية) شخصية لعالم.

أما الخلاف الأول فخلاف مذهبي غالبا ، ترى فيه اتجاها معاكسا لمذهب كامل في مقابل مذهب آخر ، وترى فيه التصلب في الفكر ، ودحض الفكر

المخالف بشتى أنواع الأدلة والبراهين ، ولا تكاد ترى فيه الأثر الشخصي التأملي للعالم ، ومن ثم كان خلافا جماعيا ، فهو (رأي) كامل مستقل مقابل (رأي) آخر مستقل.

**التوافق والتعارض بين النص والقاعدة:**

التوافق بين النص اللغوي والقواعد المقررة هو الأصل في اللغة ، فالأصل في القواعد أنها ولدت من رحم اللغة ، ولم تكن يوما منفصلة عنها.

فبالاستقراء اللغوي استقر العلماء على قواعد اللغة ، وذلك كاف لتفسير أصالة التوافق بين النص والقاعدة. ولا يُتصور أبدا أن تكون القواعد قد تم الاستقرار عليها بالاتفاق بين العلماء في غيبة من اللغة ؛ لأن ذلك ، إن كان ، فسيكون عبثا باللغة ، وغمطا لها.

معنى ذلك أن التعارض بين النص والقاعدة أمر غير وارد في الأصل ؛ لأن القواعد ، كما قلنا ، وليدة النص اللغوي ، ومنه نبعت.

لكن بعض الباحثين يروقهم أن يصوروا العلاقة بين النص والقاعدة ، في جانب منها ، في صورة التعارض ، هذا التعارض الذي يُلجئ النحويين إلى إخضاع تلك النصوص لقواعدهم قهرا ، رغم مخالفتها لهذه القواعد.

يقول الدكتور (محمد عيد) : " النحاة يجعلون القواعد والأقيسة هي الجادة ، والنصوص اللغوية يجب أن تخضع لتلك الجادة "[18].

ويقول الدكتور تمام حسان : " النحاة بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكاما ، فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع "[19].

ويقول الدكتور (علي أبو المكارم) : " القواعد النحوية وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية – يقصد الظواهر المستقاة من النصوص اللغوية _ فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها ، وإنما تختلفان معا في كثير من الأحيان"[20].

فالعلاقة بين النصوص والقواعد إذن ، في جانب منها ، علاقة تصادمية كما يبين من الكلام السابق.

انظر مثلا تقسيم النحويين للأفعال وفقا للزمن إلى أقسامها المعهودة: الماضي لما وقع ، والمضارع لما يقع أو سيقع ، والأمر لِما لم يقع ، ثم انظر إلى قوله تعالى مثلا : (أتي أمر الله فلا تستعجلوه) [21] ؛ لترى الفعل الماضي (أتى) فيه لا يدل على الماضي ، وانظر أيضا لقوله تعالى : ( يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ) [22] ؛ لترى الفعل الماضي (أوردهم) فيه لا يدل على الماضي أيضا ، فهذا تعارض بين قواعد النحاة هنا وظاهر الآيات القرآنية السابقة[23].

ونحو قولك : (لم يحضر زيد) ، وقولك : (إن حضر زيد أكرمتك) ، الفعل في المثال الأول مضارع ، ولا يدل على الحال أو الاستقبال ، وفعل الشرط والجواب في المثال الثاني ماض ، ولا يدل على الزمن الماضي.

وذلك ما حدا بالدكتور (تمام حسان) أن يتصور أن تقسيم النحويين للأفعال السابق بحسب الزمن أمر فُرض فرضا على صيغ الأفعال منهم دون مراعاة لسياقاتها ، قال : " والخلاصة أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي "[24].

ويشترط النحويون في ضوابطهم لعمل المصدر مثلا التزام الإفراد ، كما يشترطون للتمييز التنكير ، ورغم ذلك نرى اللغة ، في بعض نصوصها ، تعارض ذلك وتخالفه انظرمثلا إلى قول الشاعر:

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة إلا المجد والفنعا[25].

ترى المصدر (تجاربهم) في البيت قد خالف ضوابط النحاة ، فجاء عاملا عمل الفعل ، فنصب المفعول (أبا قدامة) ، رغم كونه مجموعا[26].

ثم انظر إلى قول الشاعر:

رأيتُك لما أن عرفت وجوهنا * صددتَ وطبت النفسَ يا قيسُ عن عمرو[27].

ترى التمييز(النفس) في البيت جاء معرفا ، و شرطه عند البصريين التنكير[28].

هكذا يلحظ هؤلاء الباحثون في اللغة أحيانا تعارضا بين النص والقواعد المقررة.

وما ذهب إليه هؤلاء الباحثون ران عليه سوء الفهم بمنهج العلماء في التعامل مع نصوص اللغة ، فالأصل ، كما سبق القول ، توافق النص والقاعدة. لكن العلماء في تقعيدهم للغة كانوا يقننون للأكثرية الغالبة فيها وليس لكل اللغة ، وذلك منهج للعلماء يجب أن نكون على وعي به ، وألا يغيب عنا ، يقول الشلوبين عن وضع النحويين للحدود : " النحويون يحدون الشيء بالأكثر من أمره "[29]. ثم انظر إليه وهو يؤصل لطريقة العلماء في بسط قواعدهم ، فيقول : " وقوانينهم إنما يعقدونها أبدا على الأصول لا على العوارض "[30].

يعني كلام الشلوبين السابق أن النحويين في بسط الحدود والقواعد كانوا على يقين تام بوجود جزء يسير من اللغة ، لا يمثل قيمة كبرى فيها ، ربما لا تشمله قواعدهم وقوانينهم ، ولم يكن ذلك أمرا غائبا عن استقرائهم وتتبعهم البتة ، ثم فوجئوا به بعد مرحلة التقعيد ، بل كانوا له بالمرصاد.

ويتمثل ذلك في منهج واضح لهم في التعامل مع هذا القليل اللغوي ، الذي لا يمثل قيمة كبرى في اللغة ، إذا ما قورن بأكثرية اللغة الحاكمة الغالبة.

فقد كانوا في منهجهم يتصدون للنص الذي يخالف ظاهرُه ظاهرَ القواعد بمحاولة إدخاله (بيت الطاعة اللغوي) أولا ، عن طريق تخريجه وتأويله على منحى ينأى به عن مخالفة القواعد المقررة.

انظر مثلا إلى صنيعهم في البيت المخالف السابق ، الذي جُمع فيه المصدر (تجاربهم) ، ورغم ذلك عمل عمل الفعل ، فنصب المفعول (أبا قدامة) كما تقدم.[31].

هذا البيت أوله بعض النحويين بما يخرجه عن هذه المخالفة ، حيث يوجهون نصب المفعول (أبا قدامة) في البيت بالفعل (زادت) ، وليس بالمصدر (تجاربهم) ، في محاولة لتخريج البيت بحيث يكون موافقا للقواعد[32].

فإذا استعصى عليهم تأويل النص المخالف اتبعوا معه منهجا آخر ، هو الاستبعاد من دائرة الاستشهاد اللغوي ، تحت ما يسمى أحيانا شاذا ، أو نادرا ، أو قليلا ، أو ضرورة شعرية ، حيث يحفظ ولا يقاس عليه ، فيُخْرجونه بذلك ، كما قلنا من دائرة (الاستشهاد اللغوي) إلى دائرة (الاستبعاد اللغوي) ، مع الركام اللغوي المحكوم عليه بالحفظ دون التفاعل معه لغويا.

وذلك كما حكم كثير من النحويين على البيتين السابقين بالشذوذ ، أو الضرورة فيُحفظ كل منهما ولا يقاس عليه[33].

وبذلك تسير اللغة مع القواعد الحاكمة المتفق عليها بعيدا عن مثل هذه الشواهد المستعصية على التأويل.

أما مسألة مخالفة أزمنة الأفعال في السياق لما قرره النحويون من أزمنة معهودة للأفعال ، فهذه مسألة مردود عليها بما ذكره الشلوبين قبل ذلك من أن قوانين النحاة إنما يعقدونها أبدا على الأصول لا على العوارض[34].

فأزمنة الأفعال المعهودة التي قررها النحويون لا يستطيعون تبديلها لعارض يعرض أحيانا في بعض التراكيب ؛ لأن ذلك شيء عارض سيزول حتما مع تغير السياقات والتراكيب. وهم كانوا على وعي تام بما يحدث لأزمنة الأفعال من انتقالات في الزمن في بعض السياقات ، كما يحدث مثلا للفعل المضارع إذا سبق بـ(لم) الجازمة ، أو الفعل الماضي إذا سبق بـ(إن) الشرطية ، وغير ذلك . لكنهم لم يكن بوسعهم تغيير القواعد والضوابط المتفق عليها في أزمنة الأفعال ؛ لكونها الأصل ، ولكون ما يعرض لها من تغيير في بعض السياقات محكوم عليه بالزوال والرجوع للأصل.

هكذا نصحح الفهم الذي ران على مسألة العلاقة بين النص والقاعدة من حيث التوافق والتعارض عند بعض الباحثين ، ونجملها في أن العلاقة توافقية دائما بين النص والقاعدة ، إلا في أقل القليل من اللغة ، إذا ما قورن بالكثير الموافق ، وهو القليل المحكوم عليه بـ(التأويل) حتى يعود إلى النظام اللغوي المعهود المتعارف عليه ، أو هو القليل المحكوم عليه بـ(التجميد اللغوي) ، والحفظ الأبدي ، وعدم التعامل معه ، أو القياس عليه.

ولم يكن من المأمول أن يوسع النحاة في قواعدهم لتشمل هذا القليل المحكوم عليه بالحفظ اللغوي وعدم القياس عليه ؛ لقلته ونزارته ، ولأن ذلك كان سيصطدم بالقواعد المستقرة للكثير الغالب في اللغة ، وليس من المنطق أن يضع النحويون قواعد للقليل اللغوي تجاور قواعد الكثير المطرد ، فتتشوه بذلك قواعدهم الغالبة الحاكمة ، وتبدو في صورة التناقض والازدواج مع قواعد القليل النادر.

**التأويل والتقدير:**

حديث التأويل والتقدير في النحو العربي حديث عما وراء التراكيب المنطوقة من تحليل وإعمال فكر ، بهدف إعطاء القبول اللغوي لهذه التراكيب ، فتكون بذلك موافقة للضوابط والقوانين المعهودة المتعارف عليها عند النحويين.

ولجوء النحويين للتأويل والتقدير هو لجوء اضطراري في بعض التراكيب النحوية التي تتأبى على التحليل الظاهري .

انظر مثلا قول الشاعر:

حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[35].

فقد أوهم في الظاهر أن جملة الاستفهام الإنشائية (هل رأيت الذئب قط) وقعت نعتا للمنعوت (المذق) ، وذلك مخالف لأصل باب النعت الذي يقتضي كون الجمل المنعوت بها خبرية لا إنشائية ، وليس هناك من توجيه لهذا البيت سوى تأويله بتقدير قول محذوف هو النعت في الحقيقة ، والجملة الإنشائية تقع معمولا له ، والتقدير : (جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط) [36].

ثم انظر إلى المثل العربي الشهير : (تسمع بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه) ، ترى فيه الفعل (تسمع) وقع موقع المبتدأ ، وهو موقع أسماء في الأصل ، ولا يجوز حلول الأفعال به ، فتأول العلماء المثل العربي بتقدير (أن) مضمرة قبل الفعل ؛ ليكون المقصود مصدره ، وهو (السماع) ، وعلى ذلك يصح الابتداء به[37].

معنى ذلك أن لجوء النحويين إلى حيل التقدير والتأويل لم يكن اختيارا وطواعية منهم ، بل كان شيئا يُضطرون إليه لفض ما في بعض التراكيب من مشاكل عنت بظاهر الكلام ، وهو لجوء يخالف الأصل في تحليلهم ، فالأصل عندهم عدم التقدير.

يدل على ذلك قواعدهم في هذا الشأن ، فمن أقوالهم هنا : (ما لايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير) [38] ، ومن أقوالهم هنا أيضا : (تقليل المقدر أولى لتقل مخالفة الأصل) [39] ، ومن أقوالهم هنا كذلك : (التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأوّل) [40].

فالنحاة أنفسهم _ وفقا لقواعد التقدير والتأويل السابقة _ كانوا يرغبون عن

التأويل والتقدير ما وسعتهم الحيلة ، وكانوا ينظرون إليه على أنه شيء استثنائي في التحليل اللغوي ، لا يلجئون إليه إلا عندما يستعصي عليهم التحليل الظاهري للتراكيب ، فإذا ما اضطرتهم الحيل إليه ، فإنهم كانوا يُؤثرون تقليل هذا المقدر والإيجاز فيه ؛ إيمانا منهم بأنه مستوى من التحليل اللغوي يخالف الأصل.

وقد لاقى التأويل والتقدير ، رغم الفهم السابق والضوابط السابقة ، كثيرا من النقد عند بعض الباحثين في العصر الحديث ، ووصفوه بأنه شيء لا يوافق الواقع اللغوي ، شيء فلسفي ذهني خارج عن اللغة ، وبذلك يكون قد تعرض لسوء الفهم.

انظر مثلا قول الدكتور (تمام حسان) في التقدير : " ولم يُعْنَ النحاة بجوهر الكلمة فحسب ، بل انساقوا أيضا إلى التفكير في جوهر الجملة ، فاخترعوا فكرة (تقدير) ما غاب من هذا الجوهر. و(التقدير) بليّة فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولازال يبتلى "[41].

وانظر مثلا إلى قول الدكتور (محمد عيد) : " وطابع الدراسة اللغوية لم يعد يُعنى بغير المادة اللغوية أساسا للوصف ، أما (التأويل) فإنه يباين ذلك تماما ؛ لأن مضمونه البحثُ عن الباطن خلف الظاهر ، وكل ذلك من عمل الذهن "[42].

ويقول أيضا : " إن التقدير يعمل في الخيال ، واللغة واقع منطوق يُدرس"[43].

ويقول الدكتور بشر: "والالتجاء إلى (التأويل) دليل التناقض في الأحكام" ، كما يقول : " (التأويل) في أغلب أحواله محاولة تفسير الكلام بما يتمشى مع قواعد المنطق العام ، على الرغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها "[44].

ويقول الدكتور إميل يعقوب : " وما أقصده بـ(الواقع اللغوي) المادة اللغوية المسموعة من العرب ، أي ما وصلنا من لغة العرب دون غيره ، أي دون تخيل ما لم يُرِدْ عن العرب وإعطاء الأحكام بشأنه ، كما فعل النحاة العرب عندما قننوا النحو العربي "[45].

فإذا رأى هؤلاء الباحثون تكلفا أو تعسفا _ في نظرهم _ فيما يقدمه النحويون من تأويل وتقدير ، فإنهم يزدادون رفضا للتأويل والتقدير فوق رفضهم .

انظر مثلا إلى صنيع الدكتور محمد عيد في قوله تعالى : (إذا السماء انشقت)[46] ، حيث حاد عن رأي البصريين في تخريج الآية السابقة ، الذين قالوا

إن كلمة (السماء) في الآية فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير الباطني لها : (إذا انشقت السماء انشقت) ، وفضل على ذلك رأي الكوفيين الذين قالوا إن كلمة (السماء) في الآية مبتدأ ، وجوزوا إضافة (إذا) إلى الجمل الاسمية ، بخلاف البصريين الذين لا يجوزون إلا إضافتها إلى الجمل الفعلية فحسب ، قال في رأي الكوفيين : " وهو رأي وجيه يتفق مع استعمال اللغة دون تأويل أو تكلف "[47].

والحق أن مسألة التكلف والتعسف في التأويل والتقدير مسألة فُهمت هي الأخرى الفهم غير الصحيح لها ، فالنصوص التي فُهم تحليلها على نحو متكلف متعسف هي نصوص في الحقيقة تكاد تكون نصوصا مشكلة ، وعلى قدر ما في النص من إشكال يكون إشكال التحليل أيضا ، فلا يُتوقع لنص مشكل تحليل سهل يسير ، كما لايُتوقع لنص غير مشكل تحليل مشكل.

ومن هنا نرى أن التأويل المقدم من البصريين في الآية السابقة أكثر ملاءمة لمعنى الآية من تحليل الكوفيين ، رغم اللجوء فيه للتأويل والتقدير. ذلك أن (إذا) استُعملت في الآية شرطية ، والزمن شيء ضروري في الشرط في الأصل ؛ لأن الشرط تعليق دخول شيء في الوجود على دخول غيره في الزمن المستقبل[48] ، والجمل المناسبة حينئذ للشرط هي الجمل الفعلية ؛ لاحتوائها على الزمن ، فيقع بذلك التشاكل بين (إذا) والجمل الفعلية التي تُضاف إليها في الشرط في مسألة الزمن.

والأخذ برأي الكوفيين في الآية السابقة يفوت الغرض السابق ، ولا يناسب طبيعة الآية ، رغم عدم لجوء هذا الرأي للتأويل والتقدير ، ورغم يسره.

ثم نضيف شيئا آخر هنا هو أن ما يُقدّم أحيانا من قِبل النحويين من تأويلات توصَف بالتكلف ، أقول : إن مثل هذه التأويلات ليست المنطوق بالفعل ، بل هي فقط تحليلُ المنطوق ، ويبقى المنطوق بالفعل هنا سهلا ميسورا لا شيء فيه.

وإذا كان التكلف أو الإغراب الاضطراري سيكون في مجال التحليل اللغوي فحسب دون النطق الفعلي ، فلا نرى في ذلك غرابة أو وجها للاعتراض ؛ لأن هذا التحليل المغرب هو الذي يمنح التركيب المشكل قبوله اللغوي ، ويزيل عنه ما فيه من إشكال ، فيصبح كبقية التراكيب يحوطه اليقين والسلامة اللغوية.

أخلص مما سبق إلى أن التأويل والتقدير ، سواء أكان متكلفا _ في نظر

المعارضين له _ أو غير متكلف ، شيء لم يعمد إليه النحويون عمدا ، بل هو شيء اضطروا إليه ، كما سبق القول[49] ، وهو ليس أصلا عندهم ، بل الأصل عندهم ألا يلجئوا إلي ذلك.

ثم إنهم إذا لجئوا إليه مضطرين فإنهم قننوا لهذا اللجوء ، ولم يتركوه على إطلاقه ، كما سبق[50] ؛ إيمانا منهم بأنه شيء بخلاف الأصل في اللغة.

وبهذا يكون للتأويل والتقدير ثمرة عظمى في التراكيب النحوية ، حيث إن ذلك يمنح التراكيب المؤولة سلامتها وقبولها اللغوي ، كما يفض ما فيها من إشكال مع الظاهر المنطوق ، وبغيره ستبقى النصوص ، التي تحتاج إلى تأويل وتقدير ، نصوصا يحوطها عدم اليقين اللغوي ؛ لافتقادها التبرير والتفسير الذي يمنحها القبول اللغوي.

أضف إلى ما سبق أن الدعوة إلى إلغاء التأويل والتقدير ، في مواطن الحاجة إلى ذلك ، أمر يصيب التراكيب ، التي في حاجة إلى ذلك ، بالسطحية والشكلية ، عندما يُزال عنها عمقها التحليلي ، فتبدو كشيء هش يفتقد العمق والمضمون ، ولا يصمد أمام النقد.

وبذلك نعيد تصحيح الفهم تجاه هذه القضية التي شغلت بال نفر من الباحثين ، فخاضوا فيها على نحو مغاير لحقيقتها وقيمتها ، وفهموها فهما عطل حيويتها وتأثيرها في التراكيب.

**تحكيم العربي القديم:**

ينظر بعض الباحثين إلى العربي القديم في عصر الاستشهاد اللغوي على أنه (غاية) يُلجَأ إليها عند إرادة تحكيم القواعد والضوابط النحوية التي وضعها العلماء ، ومنحها الصدق والقبول اللغوي أو عدم ذلك.

انظر مثلا اعتراض الدكتور (إميل يعقوب) على ما قدمه النحاة العرب من علة لمنع الكلمات من الصرف بمشابهتها الفعل ، وحمْل خفض الممنوع من الصرف على النصب ، قال : " هل فكر العرب في هذه المشابهة بين الممنوع من الصرف والفعل أو في حمل الخفض على نظيره وهو النصب ، عندما نطقوا بلغتهم جارين الممنوع من الصرف بالفتحة لا بالكسرة؟ ... أليس من الأفضل أن نعلل هذه الظاهرة بـ(نطق العرب) ، فنرتاح من عناء تعليلات فلسفية سمجة

وواهية ، لا نحسب أن العرب قد فكروا فيها ولو قليلا عندما نطقوا بلغتهم "[51].

وانظر أيضا إلى اعتراض الدكتور (محمد عيد) على أقيسة النحاة ، قال :"ف(العرب) لم يفكروا في الأقيسة وطريقتها ؛ لأنهم كانوا يتكلمون فقط ، وكيف يُتصور أن (العربي) قد وقف أثناء نطقه للفعل المضارع ليرفعه قياسا على الاسم لمشابهته إياه ... الحقيقة أن (إرادة العرب) تتخلى عن هذه المسئولية ؛ لأنها مسئولية لم تحدث على الإطلاق "[52].

وهو ما يراه الدكتور (تمام حسان) في الأقيسة أيضا ، قال عن النحاة إنهم "بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكاما ... ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حيل التخريج والتأويل والتعليل ... وهذا موقف من النحاة يفترض في (العربي الأول) أنه كان على بصر بأقيستهم وعللهم "[53].

والحق أن أمر العوْد إلى العربي القديم في مسألة تحكيم القواعد التي أقرها النحويون إعلان باهتزاز الثقة في القواعد التي يعود بها الدارسون للعربي القديم لإعادة تحكيمها ، وأن هناك انفصاما بينها واللسان العربي ، فهي صنعة النحاة وليست فطرة العرب ، ومن ثم فهي قواعد يحوطها الشك وعدم اليقين.

والحق أن العود إلى العربي القديم في مسألة تحكيم القواعد وتقويمها عود خاطئ ؛ لأن العربي القديم لا يملك أدوات التحكيم ، وإن ملك النطق القويم.

فالعربي القديم ليس عالِما لغويا محيطا بتفسير اللغة وأدوات تحليلها ، فكيف يُحكَّم فيها؟!

ينبغي إذن ألا نغتر بالنطق القويم للعربي ، فنطقه القويم لا يعني أنه محلل لغوي قويم ، أو نحوي ماهر.

فالعربي ، وإن ملك النطق ، لكنه لا يملك تحليل هذا المنطوق ؛ لافتقاده أدوات هذا التحليل.

وعلى ذلك فاللجوء للعربي وتحكيمه ينبغي أن يكون في المنطوق اللغوي فحسب ، وليس في قواعد وضوابط اللغة التي توصل إليها العلماء.

ولنا في تاريخنا العربي القديم ما يدلل على صحة ما نقوله ، انظر مثلا إلى صنيع كبار العلماء (سيبويه) و(الكسائي) لما اختلفا حول المسألة المسماة بالمسألة

(الزنبورية) ، هل النطق العربي القويم في نحو : (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها؟).

والنطق الأول :(فإذا هو هي) هو رأي سيبويه ، والنطق الثاني :(فإذا هو إياها) هو رأي الكسائي[54].

ولما اختلف العلماء في ذلك ، وأرادوا محكما ليفصل بينهم ، لجئوا إلى العرب للفصل في اختيار النطق القويم ، وليس في اختيار قواعد أو تحكيمها لديهم ، قال صاحب الإنصاف في المسألة السابقة : " قال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما– يقصد سيبويه والكسائي في المسألة السابقة _ فمن ذا (يُحكّم) بينكما؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوْب "[55].

ونحسب أن هذا الصنيع من العلماء كان تقديرا منهم لقدرات العرب التي تقف عند حدود المنطوق فحسب دون الضوابط والقواعد ، ومن ثم لم نر أحدا منهم يعود إلى العربي القديم ليحكم قواعد أو ضوابط ارتضوها ، كما رأيناهم هنا يعودون إلي العربي القديم لتحكيم النطق.

وبالفهم السابق نصحح سوء الفهم الذي لحق بفكرة تحكيم العرب ، الذين لا يملكون أدوات التحكيم سوى النطق القويم.

ونضرب لذلك مثالا بقائل القصيدة في عصر الاستشهاد وشارح القصيدة أو ناقدها ، هل يعود الدارسون المحدثون بعد تحليل العلماء للقصائد واستبطانها إلى قائل القصيدة الأول في الزمن القديم ليستنطقوه ، ويحكموه في تحليل العلماء لقصيدته؟

هل يسألوه إن كان ما قدم الشارحون والناقدون لقصيدته قد طرأ على باله ، وطابق خياله؟ . هل إذا أنكر قائل القصيدة تحليل العلماء لقصيدته ، وأنه لم يخطر بباله رفضوا ذلك ، وإذا وافق وافقوا؟ إن شيئا من ذلك لا يحدث ؛ لأن للعلماء أن يستبطنوا ما يحلوا لهم ، سواء أوقع في نفس الشاعر القديم أم لم يقع.

فلماذا إذن يعود الدارسون في العصر الحديث بالقواعد النحوية إلى العرب القدامى ليستنطقوهم ، ويحكموهم في القواعد التي استقر عليها العلماء؟!

ونحسب أن لما قدمناه ثمرة كبرى ، تَبين في عدم تعطيل الدرس النحوي

وتعويق مسائله بزعم أن العربي القديم لو كان حيا لمج هذا ، ورفض ذاك ؛ لأن هذا أو ذاك مما أتى به النحويون لم يكن في باله.

فالعمل في الدرس النحوي ينبغي أن يتم بمعزل عن العربي القديم ؛ لكيلا يعوق تدخله المفترَض القواعد السارية ، ولكيلا يعطل استبطانَ العلماء لحقائق ودقائق اللغة ، وإذا كان لجوءٌ إلى العربي القديم في شيء ففي النطق فحسب دون الفسْر والتحليل.

## نتائج البحث

من خلال استعراض عناصر البحث السابق نصل إلى النتائج الآتية:

1- ينبغي ألا نقف طويلا في الدراسات النحوية أمام خلاف الرأي المذهبي لأنه قائم على هدم الرأي المخالف ، ولذا كان منطقة ضعف في اللغة ، ومن ثم لا يصلح لأن نأخذ ثراءنا اللغوي منه ، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين.

2- خلاف الرُّؤى بين أفراد النحاة خلاف حيوي فعال ، لا يقوم على دحض الرؤى المخالفة ، بل يجاورها ، ومن ثم فهو منطقة قوة في اللغة يمكن أن نبحث فيها عن الثراء اللغوي.

3- الأصل التوافق التام بين النص والقاعدة ؛ لأن القواعد النحوية وليدة النصوص وليست منفصلة عنها.

4- التعارض بين النص والقاعدة كان في قليل من اللغة ، وليس أصلا فيها.

5- كان للنحاة منهج مقبول حين يحدث تعارض ظاهري بين النص والقاعدة.

6- منهج النحويين عند التعارض الظاهري بين النص والقاعدة التوفيق بينهما بالتأويل ، فإن لم يصلح التوفيق بينهما بذلك ، استبعدوا النص المعارض للقواعد من الاحتجاج والاستشهاد اللغوي.

7- التأويل والتقدير حيل لغوية ابتكرها النحويون للتوفيق بين النص الذي يخالف ظاهرُه ظاهرَ القواعد المألوفة.

8- لا يلجأ النحويون إلى التأويل والتقدير إلا في حالات الاضطرار فحسب ، فهو ليس أصلا عندهم.

9- عندما يلجأ النحويون للتأويل والتقدير يلجئون لذلك بقواعد وضوابط تقنن له على أساس أنه شيء بخلاف الأصل ، كتقليل المقدر.

10- تحكيم العربي القديم في قواعد اللغة خطأ كبير ؛ لأن العربي لا يملك أدوات التحكيم.

10-تحكيم العربي القديم لا يكون إلا في النطق فحسب دون القواعد.

## فهرس المصادر والمراجع


1- أسرار العربية ، ابن الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العربي ، دمشق ، 1377هـ _ 1957م.

2- الأشباه والنظائر ، السيوطي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1404هـ : 1984م.

3- أصول النحو العربي ، د : محمد عيد ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1410هـ _ 1989م.

4- الاقتراح ، السيوطي ، تحقيق : د/أحمد محمد قاسم ، القاهرة ، 1976م.

5- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، تحقيق : د/محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1413هـ _ 1992م.

6- إملاء ما من به الرحمن ، العكبري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت لبنان ، 1406هـ _ 1986م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د _ ت.

8- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د _ ت.

9- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، 1403هـ _ 1983م.

10-التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت.

11- التفكير اللغوي بين القديم والحديث ، د : كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، 2005.

12- تقويم الفكر النحوي ، د/علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، 2005م.

13- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، د _ ت.

14- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1400هـ _ 1980م.

15- الدلالات الزمنية للأفعال في العربية ، وليد محمد عبد الباقي ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1430هـ _ 2009م.

16- ديوان الأعشى ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان 1407هـ _ 1987م.

17- شرح ابن عقيل ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة العشرون ، 1400هـ _ 1980م.

18- شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة د _ ت.

19- شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، د _ ت.

20- شرح المقدمة الجزولية ، الشلوبين ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1414هـ _ 1994م.

21- قواعد التوجيه عند ابن الأنباري ، أحمد نزال غازي الشمري ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1430هـ _ 2009م.

22- اللغة العربية معناها ومبناها ، د : تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، 1985م ، ودار الثقافة العربية ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994م.

23- مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق : د/مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر ، بيروت ، 1979م.

24- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ، د : إميل يعقوب الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، 1413هـ _ 1992م.

25- مناهج البحث في اللغة ، د : تمام حسان ، دار الثقافة العربية ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1407هـ _ 1986م.

26- نحو الألفية ، د : محمد عيد ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1990م.

## الهوامش

1- انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د – ت.

2- لم أشأ أن أورد نماذج متعددة لمسائل الخلاف في كتاب الإنصاف ؛ لأنها مسائل معهودة ومألوفة لكل متخصص ، فليرجع إليها من شاء ، انظر في الخلاف حول فعلية (نعم) و(بئس) واسميتهما : الإنصاف ج97/1.

3- قواعد التوجيه عند ابن الأنباري ، أحمد نزال غازي الشمري ، ص:1 ، رسالة ماجستير مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1430هـ – 2009م.

4- قمت بمناقشة الباحث (أحمد نزال الشمري) في رسالته للماجستير السابقة ، وقد لفتُ نظرالباحث إلى أن (خلاف الرأي المذهبي) لا يعد قيمة كبرى حتى يجعله ضمن الأسباب التي دفعته لاختيار القواعد الكلية موضوعا لبحثه.

5- الدلالات الزمنية للأفعال في العربية ، وليد محمد عبد الباقي ، ص: (أ) من المقدمة ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1430هـ – 2009م.

6- ناقشت الباحث السابق أيضا في رسالته للماجستير ، وقد لاحظت احتفاءه الشديد في هذه الرسالة بالخلاف المذهبي ، وقد نبهته كذلك إلى الحجم الحقيقي للخلاف المذهبي في اللغة.

7- الخصائص ، ابن جني ، ج243/1، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1400هـ – 1980م.

8- أي غير مكترث به.

9- الخصائص ج244/1.

10- الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ج297/1، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1404هـ : 1984م.

11- يكاد يكون كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) الكتاب الشهير الذي وصل إلينا متخصصا في مسائل الخلاف المذهبي ، وما عداه ، مما بين أيدينا من كتب ومؤلفات ، لم تصنف في الأصل لأجل مسائل الخلاف.

12- يستثني النحويون من ذلك مواضع في لسان العرب أجازوا فيها عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، انظر في ذلك حاشية الصبان على شرح الأشموني ج31/3 ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، د– ت.

13- انظر في ذلك : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج76/1 ، عالم الكتب ، بيروت ، د– ت.

14- البقرة/124.

15- فاطر/28.

16- الخصائص ج1/293 وما بعدها ، وانظر أيضا شرح المفصل ج1/76.

17- لم أشأ أن أعدد الأمثلة على هذا الصنف من الخلاف البناء المثمر ، فهو مبثوث في كثير من مؤلفات العلماء هنا وهناك لمن شاء أن يتعقّب الرؤى الخاصة المتفردة لهم ؛ ليستخرج دررا لغوية للعلماء تزكي اللغة ، وتبعث فيها الجدة والحيوية.

18- أصول النحو العربي ، د: محمد عيد ، 170، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1410هـ- 1989م.

19- اللغة العربية معناها ومبناها/13 ، د: تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، 1985م.

20- تقويم الفكر النحوي ، د: علي أبو المكارم ، 214 ، دار غريب ، القاهرة ، 2005م.

21- النحل/1.

22- هود/98.

23- انظر فيما تقدم من الآيات إملاء ما من به الرحمن ، 341 : 373 ، العكبري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، 1406هـ - 1989م ، والبحر المحيط ج5/ 259: 472 ، أبو حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، 1403هـ - 1983م.

24- اللغة العربية معناها ومبناها/242 : 243، دار الثقافة العربية ، الدار البيضاء ، المغرب 1994م.

25- قائله الأعشى ، وهو من البسيط ، انظر فيه الخصائص ج2/208 ، وشرح الأشموني ج2/287 ، وديوانه/107 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1407هـ - 1987م.

26- انظر شرح الأشموني ج2/287.

27- البيت من الطويل ، وقائله رشيد بن شهاب اليشكري ، انظر فيه أوضح المسالك ، ابن هشام ج1/ ،181، المكتبة العصرية ، بيروت ، د- ت ، والتصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، ج1/151، دار الفكر ، بيروت ، وشرح الأشموني ج1/182، وشرح ابن عقيل ج1/182، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة العشرون ، 1400هـ : 1980م.

28- انظر أوضح المسالك ج1/181، وشرح ابن عقيل ج1/182.

29- شرح المقدمة الجزولية ، الشلوبين ، ج230/1 ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1414هـ - 1994م. "بتصرف يسير".

30- شرح المقدمة الجزولية ج251/1.

31- انظر ص: 409 من هذا البحث.

32- انظر في ذلك: الخصائص ج209/2.

33- راجع في ذلك المصادر التي أشرنا إليها في توثيق هذين البيتين ص: 410 من هذا البحث.

34- انظر ص: 410 من هذا البحث.

35- هذا البيت من الرجز ، وقيل قائله العجاج ، وقيل لم يُعلم قائله ، انظر فيه: الأمالي الشجرية ج407/2 ، ابن الشجري ، تحقيق د: محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1413هـ : 199م ، والتصريح بمضمون التوضيح ج112/2، والإنصاف ج1/ 115، وشرح المفصل ج3/ 53 ، ولم يثبت في ديوان العجاج.

36- انظر التصريح بمضمون التوضيح ج112/2.

37- التصريح بمضمون التوضيح ج154/1.

38- أسرار العربية ، ابن الأنباري ، 176 ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، دمشق ، 1377هـ - 1957م.

39- مغني اللبيب/ ، ابن هشام ، 802 ، تحقيق: د/ مازن المبارك - محمد علي حمد الله ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر - بيروت ، 1979م.

40- الاقتراح ، السيوطي ، 75 ، تحقيق د: أحمد محمد قاسم ، القاهرة ، 1976م.

41- مناهج البحث في اللغة ، د: تمام حسان ، 27 ، دار الثقافة العربية ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1407هـ - 1986م.

42- أصول النحو العربي / 181 "بتصرف يسير".

43- أصول النحو العربي/183.

44- التفكير اللغوي بين القديم والحديث/318، د: كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، 2005.

45- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي/8 ، د: إميل يعقوب ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى ، 1413هـ - 1992م.

46- الانشقاق/1.

47- نحو الألفية ، د: محمد عيد ، ج2/540 ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1990م ، وانظر أيـضا شرح الأشموني بحاشية الصبان ج2/258- 259.

48- شرح المفصل8/155.

49- انظر ص: 414 من هذا البحث.

50- انظر ص:414 من هذا البحث.

51- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي /49- 50 "بتصرف يسير".

52- أصول النحو العربي/ 102.

53- اللغة العربية معناها ومبناها/ 13، (الهيئة المصرية العامة للكتاب).

54- الإنصاف ج2/702- 703.

55- الإنصاف ج2/703